إشكالية تدبير النزاعات الاثنية والقبلية بشمال مالى

The Challenge of Managing Ethnic and Tribal Conflicts in Northern Mali

بوجعبوط مريم
دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية
بن يمين بوكربة
باحث في القانون العام والعلوم السياسية

الملخص

تعد النزاعات الإثنية والقبلية في شمال مالي من أبرز التحديات التي تهدد الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الساحل والصحراء، نتيجة تداخل عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية. فقد ساهم الاستعمار الفرنسي وترسيم الحدود دون مراعاة الامتدادات الإثنية والقبلية، إلى جانب التهميش والإقصاء وضعف التنمية وغياب العدالة في توزيع الثروات والسلطة، في تأجيج الصراعات بين جماعات الطوارق والعرب والفلان والدوغون، بل وحتى داخل الجماعة الواحدة. كما أدى ضعف الدولة المالية وعجزها عن بسط نفوذها على الشمال، واستغلال الانقسامات القبلية، إلى استمرار التمردات المسلحة وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية. ورغم الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، ولا سيما من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي، ظلت الحلول محدودة بسبب استمرار انعدام الأمن وتعقد الأزمة. لذلك، فإن تحقيق السلام المستدام في مالي يقتضي معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتعزيز الحكم الرشيد والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة، إلى جانب الحوار والمصالحة الوطنية والتعاون الإفريقي والإقليمي، لأن التنوع الإثني ليس سببا حتميا للصراع، بل إن سوء تدبيره هو ما يحوله إلى تهديد لوحدة الدولة واستقرارها.

الكلمات المفتاحية: - النزاعات العرقية - منطقة الساحل والصحراء - مالي - التنوع العرقي والقبلي - الجماعات الإرهابية - الاستقرار والأمن

Abstract

Ethnic and tribal conflicts in northern Mali are among the most significant challenges threatening political and security stability in the Sahel and Sahara region, due to the interaction of historical, political, economic, and social

factors. French colonialism and the drawing of borders without taking ethnic and tribal affiliations into account, alongside marginalization, exclusion, underdevelopment, and the lack of equitable distribution of wealth and power, have contributed to escalating tensions among the Tuareg, Arab, Fulani, and Dogon communities, as well as within these communities themselves. Furthermore, the weakness of the Malian state and its inability to extend its authority over the northern regions, combined with the exploitation of tribal divisions, have contributed to the persistence of armed rebellions and the expansion of terrorist groups. Despite the efforts made by the United Nations, France, the European Union, and the African Union, particularly through the African Union Peace and Security Council, the outcomes of these efforts have remained limited due to persistent insecurity and the complexity of the crisis. Therefore, achieving sustainable peace in Mali requires addressing the root causes of these conflicts, promoting good governance, political participation, social justice, and balanced development, while strengthening dialogue, national reconciliation, and African and regional cooperation. Ethnic diversity is not inherently a cause of conflict; rather, it is the failure to manage this diversity effectively that can turn it into a threat to national unity and stability.

Keywords:
Ethnic Conflicts- The Sahel and the Sahara- Mali- Ethnic and Tribal Diversity- Terrorist Groups- Stability and Security

المقدمة:

عرفت افريقيا أكثر النزاعات الدموية ولازالت تتخبط فيها بالرغم من كل المجهودات الدولية والافريقية لاحتواء هذه الأزمات، حيث أضحت الصراعات الاثنية و العرقية طويلة الأمد ظاهرة معقدة سواء فيما يتعلق بخلفتها و أسبابها، أو فيما يتعلق بالأطراف المتداخلة و تداعياتها على السلم و الأمن الدوليين. ولعل منطقة الساحل والصحراء شكلت محور هذه الأزمات.

تتعدد أسباب النزاعات والصراعات بمنطقة الساحل و الصحراء إلا أنها كانت في السابق تتلخص في صراعات حول المياه ومناطق الرعي والزراعة، و صراعات بين البدو و الحضر، و بين العرب والأمازيغ و القبائل الزنجية. و بعد استقلال الدول الواقعة في هذه المنطقة خلال أعوام الستينات من القرن العشرين، عادت إلى النزاعات القبلية و الإثنية، و إلى الصراع حول

السلطة السياسية، و لنزاعات الحدودية فلم تنعم المنطقة بفترات طويلة من الاستقرار الأمني و السياسي، رغم محاولاتها الانتقال إلى الحكم الديمقراطي في نهاية القرن ذاته ، إلا أن الوضع بات مرشحا للمزيد من المخاطر و ما تشكله على وضع دول الجوار و أمنها و سلامتها [203].

إن التعدد الاثني والعرقي وكذا اللغوي والثقافي من الظواهر الإنسانية المعهودة التي تتقاسمها العديد من المجتمعات، ففي القارة الإفريقية تتعايش حوالي 2200 جماعة إثنية متميزة بلغاتها وثقافتها. و قد أكدت التجارب و الممارسات الميدانية أن درجة الانصهار و التعايش بين مختلف هذه الأجناس داخل المجتمع الواحد ، تظل في جانب مهم منها متوقفة على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية و الاجتماعية نحوها ، فالانحراف عن العدالة و الحرية و الديمقراطية تجعل مكونات المجتمع تسعى إلى البحث عن المصالح الخاصة من خلال مشاريع خاصة بديلة لها و الانغلاق عن المحيط العام ، مما يفضي إلى مظاهر من الصراع و الاضطراب و التعصب و الانقسام ، فيما التشبث بهذه القيم – الانفتاح عن المصلحة العامة – و المبادئ يكرس الوحدة الوطنية و يدفع نحو التعايش و الاندماج . إن الحيف و التهميش و الإقصاء الذي يمكن أن يطال أحد مكونات المجتمع، سيؤدي حتما إلى تدهور التضامن الداخلي و تهديد وحدة المجتمع، و تتسبب في بروز أزمات اجتماعية و سياسية، و تستثمر أيضا من قبل بعض القوى الخارجية المترصدة ، في كل مؤامرات قد تعصف بالاستقرار الداخلي للدول الضعيفة[204] .

وبالتالي لمناقشة وتحليل هذا الموضوع سوف نقوم بالإجابة على هذه الإشكالية:

---

[203]- نبيلة بن يوسف ، "الأسباب التاريخية للأزمات الأمنية في الساحل الإفريقي" استرجع في تاريخ 09-06-2018 ، على الرابط التالي:
http://hornofafrica.de/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-

[204] ادريس لكريني ، "التعددية العرقية ... و الممارسة الديمقراطية " استرجع بتاريخ 20-03-2023 على الرابط التالي:
https://www.alittihad.ae/article/26687/2009/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D9%8A%

تسعى هذه الدراسة إلى طرح إشكالية تتعلق بواقع النزاعات والصراعات الاثنية و القبيلة بدولة مالي التي تتضمن العديد من الأسباب والدوافع لنشوء هذه النزاعات مما تدفع الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية والفاعليين الدوليين لمعالجتها باعتبار أن القضايا الافريقية يجب ان يوجد لها حلول من طرف الافارقة بعيدا عن التدخلات الخارجية.

المحور الأول: واقع النزاعات الاثنية شمال مالي

ان عدم الاستقرار في شمال مالي سمة دائمة من سمات طبيعة الوضع الأمني في مالي، إضافة إلى التنوع الإثني الهجين نتيجة الحدود التي وضعتها فرنسا على معايير الثروات الطبيعية وليس على أساس التجانس بين سكان هذه المنطقة 205. وهذا ما نتج عنه استمرار أمد النزاعات الإثنية بالمنطقة واباءت الجهود لإحلال السلام بالفشل، فالجماعات الإثنية تطرح مجموعة من المطالب الخاصة بأبناء الجماعة على النظام السياسي. و تتعلق تلك المطالب بكافة قضايا و أبعاد النظام السياسي و المجتمع الذي يعمل فيه ، بدءا من هوية الدولة و وحدتها ، و وصولا إلى القرارات المتعلقة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع ، مرورا بالمؤسسات القائمة و السياسات المتبعة [206].

_ النزاع الاثني والمفاهيم المشتركة

تعريف الجماعة الاثنية :

كلمة اثني Ethnic مشتقة من أصل إغريقي هو كلمة الوثني أو الهمجي غير المتمدن . والكلمة الأخيرة بدورها مشتقة من الجذر اللغوي Ethnos بمعنى أمة و أطلقت بصفة خاصة على الأمم من غير بني إسرائيل أو غير اليهود . و طوال حقبة العصور الوسطى استخدم اللفظ للإشارة لمن لهم غير يهود أو مسيحيين، ولكن اللفظ بداية الستينيات من القرن

[205]- ازمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي فبراير 2013.

[206] - محمد عاشور مهدي،"التعددية الإثنية إدارة الصراعات و استراتيجيات التسوية" 2002 ص 77.

الماضي أصبح يستعمل للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات و التقاليد و اللغة و الدين و أي سمات أخرى مميزة ، كالأصل و الملامح الجسمانية[207] .

و في نفس الطرح ، تم تعريف الاثنية كظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة و معتقدات متفردة و الاعتقاد بالأصل و التاريخ المشترك و الشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم و مع الأخرين[208].

كما أن الموسوعة البريطانية عرفت الجماعة الإثنية : " جماعة اجتماعية أو فئة من الافراد في إطار مجتمع كبير ، تجمعهم روابط مشتركة من العرق و اللغة و القومية و الثقافة [209].

و يمكن تعريف الثقافة حسب تايلور 1871 " أنها مجموعة معقدة من المعارف و المعتقدات و تتضمن كذلك الفن و العادات و أيضا القانون و الأعراف و كل التنظيمات و الممارسات التي يكتسبها الانسان من خلال حياته في المجتمع. و حسب هذا التعريف فلا يمكن اختزال الاثنية فقط الملامح الجسدية و اللغة المشتركة[210] .

– تعريف النزاع الاثني :

حسب مايكل براون Michael Brown، أن النزاعات الإثنية تتجسد كنزاع بين دولتين أو عدة جماعات إثنية حول دعاوى و خلافات مهمة تتعلق بقضايا اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو إقليمية . كما يمكن الفهم أنها شكل من أشكال العنف المنظم بحيث يتم قياس حجم و قوة الجماعات بلغة النزاع الاثني [211].

---

[207] -محمد عاشور مهدي ، التعددية الاثنية إدارة الصراعات و استراتيجيات التسوية ، المركز العلمي للدراسات السياسية 2002، ص 26

[208]- أشرف محمد عبيد،" قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني دراسة تحليلية للخطاب الرسمي و المعارض "منذ 199 / المكتب العربي للمعارف مصر 2006، ص 98.

[209]- The New Encylopedia Britannica , 15th Edition , vol 4, 1992 , p 72.

[210]- عبد الودود ولد الشيخ، "الدولة و القبيلة ، سلسلة أوراق الجزيرة "رقم 32 ، مركز الجزيرة 2015، ص 34.

[211]- غراهام ايفانز، جيفري تورنهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث - دبي ، ص 148.

أما النزاع الاثني عند " ميشال هاوارد " Micheal Haward فهو مصطلح يستعمل للدلالة على النزاعات ما بين جماعات إثنية لم تحقق بعد دولتها ، أو أن هذه النزاعات تظهر عندما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها أو أن تعلن استقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها كمهدد لثقافتها أو هويتها.

_ خصائص الجماعة الاثنية

تلعب السلالة أو العرق تمييزا بين الجماعات الاثنية التي تشكل منها المجتمع ، حيث بناءا على هذا العنصر يفترض وجود اختلاف في المظاهر الفيزيقية الجسمانية للجماعات، فلون بشرة القبائل العربية البرابيش مثلا تميل بياضا عن باقي القبائل في شمالي مالي، كما أن شعب الفلان يتميزون بأجسامهم الحادة و الطويلة.

بالرغم من ادراج بعض الباحثين (علم الاجتماع) هذا المحدد باعتباره معيارا للتصنيف في إطار الحديث عن خصائص الجماعات الإثنية ، فإنه تجدر الإشارة إلى العلاقة بين الإثنية و العرقية ، فإن هذا المحدد المبني على السلالة و البنية الجسمانية يرتبط بالجماعات العرقية أكثر من ارتباطه بالجماعات الإثنية و هو ما سنحاول إبرازه من خلال هذه الدراسة .

يعتبر محدد اللغة و الثقافة من أهم المحددات التي تستخدم في تصنيف الجماعات الإثنية حيث ترجع أهمية اللغة في الجماعة الاثنية ليس فقط كلغة للتخاطب و إنما أسلوب التفرد للجماعة الإثنية في سلوك الحياة حيث تصير اللغة وعاء للثقافة و نمط للتفكير و مخزن للتراث، و حسب سعد الدين إبراهيم تعد " لغة الأم " أداة للتنشئة الإجتماعية التي تقوم بها الأم والأسرة و التي ترسي الدعائم الأساسية لشخصية الفرد .

الفلان مثلا في شمال مالي بالرغم من تجاورهم مع الطوارق الأمازيغ و المجموعات العربية و قبائل الدوغون إلا أنهم يتميزون بلغة تسمى" البولار" و التي اتخذوا الحرف العربي حرفا لها (نظرا للبعد العقائدي . مع الاشارة أن أغلب الشعب الفلاني يتحدث اللغة العربية بطلاقة إلا أنها تظل اللغة الثانية لمجموعتهم) .

و يلعب المحدد الديني دورا مركزيا في تكوين هوية الجماعة الإثنية و يحدد مكانتها في النظام السياسي القائم و يستخدم لحشد و تعبئة أفراد الجماعة ضد النظام السياسي أو لدعمه ، أو في مواجهة جماعة اثنية أخرى تختلف معها في المحدد الديني . كما أن الجماعة الإثنية بناءا على قوتها في النظام السياسية تسعى دائما إما لفرض ديانتها كدين رسمي للبلاد ، أو لضمان اعتراف السلطة السياسية بالمحدد الديني لهذه الجماعة الإثنية و التي تكون في غالبية الأحيان هي الأضعف من بين الجماعات الإثنية[212]. فشعب الدوغون مثلا بالرغم من اعتناق عدد منهم الديانة الاسلامية إلا أنهم لا يزالون تمسكون بعباداتهم الوثنية و معتقداتهم الكونية المتعلقة بالنجوم و الكواكب ، و هو ما جعلهم في نزاع دائم مع مجموعة الفلان المسلمة . من الخصائص الإجتماعية التي تميز الجماعة الإثنية إلى جانب اختلافها عن غيرها في متغيرات اللغة أو الدين أو السلالة أو الأصل القومي ، نجد خاصيتان مهمتان :

–الأولى: أن عضوية الجماعة الإثنية هي عضوية غير تطوعية فأفراد الجماعة يولدون فيها، و يرثون خواصها الإثنية مثل الدين و اللغة أو لون البشرة . و بالتدريج يكتسبون بقية خواصها الثقافية و المزاجية . لذلك عادة ما يطلق على هذه الصفات الإثنية اسم < السمات الإرثية (Ascriptive Traits) >>

و الخاصية الثانية هي التزاوج الداخلي ، فالأغلبية العظمى من أفراد أي جماعة إثنية ينتهي الحال بهم إلى الزواج من أفراد نفس الجماعة الإثنية من الجنس الآخر. هذه الخاصية ليست بصرامة الخاصية الأولى . فقد يحدث بين التزاوج بين أفراد ينتمون إلى جماعات إثنية مختلفة[213].

و مما سبق يتضح أن ما يميز الجماعة الإثنية عن غيرها من الجماعات الإجتماعية (كالحركات الاحتجاجية) هو وجود عادات وتقاليد ثقافية مشتركة بين أفراد الجماعة ، مما يضفي عليها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر ، تضفي على أعضائها

212- محمد عاشور مهدي مرجع سابق ص 44.
213- سعد الدين إبراهيم، "تأملات في مسألة الأقليات "، مركز ابن خلدون / 1992، ص 25.

خصائص ثقافية تميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى.

_ الفرق بين الجماعة الاثنية و المفردات المشابهة

يلاحظ أن مصطلح الإثنية ورد في عدد من الكتابات كمعنى للعرقية حيث نلمس صعوبة التفرقة بين المصطلحين ، و يستخدم هذين المصطلحين في الغالب كمترادفين نظرا لصعوبة التفرقة بين الجماعة الإثنية و الجماعة العرقية و القبيلة ، و لذلك فإن من المفيد التمييز بينهما و توضيح جوانب التفرقة بينهما .

تعريف القبيلة :

عبارة القبيلة TRIBE بالانجليزية و tribu بالفرنسية مشتقتان من عبارة tribus التي تنتمي إلى اللاتينية ، و المرادف tribus هي كلمة pgulé باللغة اليونانية القديمة و التي تعني " ورقة " ، لكنها تحيل إلى فعل Phuo التي تعني " ولَّد " . و القبيلة في روما القديمة كانت تتشكل من عدد ما من جماعات الرجال و النساء المترابطين بالقرابة تسمى "gens" أي المجموعات العشائرية [214]. و نجد هذه المجموعات تنحدر من جد مشترك سواء من رجل أو امرأة ، الأمر الذي يولّد عشائر من السلالة الأبوية كما في روما و العالم العربي ، أو عشائر من السلالة الأمومية كما نجد بعضها في أفريقيا . واعتبر غودلييه أن الرابط الذي يجمع بين أفراد القبيلة بكيفية فعلية أو وهمية هي الولادة أو المصاهرة. حسب نظرية Lewis Herny Morgan فإن القبيلة هي وحدة تتمتع بالاستقلالية محكمة التنظيم تشمل مجموعة من" البطون " ، و يعرف مورغان البطن بأنه مجموعة من الأقارب ينحدرون من جد جامع و يجمعهم اسم "ناس" أي العشيرة و تقوم بينهم روابط قرابة بالدم[215] .

[214]- عبد الودود ولد الشيخ ،مرجع سابق ص 13.
[215]- المرجع السابق ص 15

كما حدد مورغان أن كل قبيلة تتميز بإسم خاص و لهجة منفصلة و حكومة عليا المتمثلة في الأعيان و حيازة مجال جغرافي و تدافع عنه كملكية خاصة و يعتنقون معتقد دينيا مشتركا[216].

تعريف العرقية :

العرقية / العرق : العرق لغة هو أصل كل شيء و اصطلاحا يذهب معجم المصطلحات السياسية إلى أن العرق " مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيقية حيث أنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة .

والعرق فهو مجرد مصطلح وصفي يبين الاختلافات بين السلالات التي ينقسم إليها بنو الإنسان "فالعرق أو السلالة، مصطلح مأخوذ من علم الحياة أو البيولوجيا [217].

_ التنوع الاثني في شمال مالي :

إن الشعب الموحد المتجانس أقوى بلا شك بكثير من الشعب المتفرق غير المتجانس، و أي خلافات كبيرة سواء كانت عنصرية أو طائفية أو قبلية أو من أي نوع آخر ، فهي تقلل أو يحتمل أن تقلل من قوة الدولة لأنها قد لا تمكن من تعبئة قوة الشعب الكاملة عند اصطدام المصالح المختلفة ، و مواجهة التحديات و التهديدات التي يواجهها جسد الدولة . و هو واقع الحال في شمال دولة مالي تعرف عددا من الجماعات الإثنية التي تتقاسم فيما بينها مجالا جغرافيا مشتركا .

وهذه المنطقة يطلق عليها بإقليم أزواد[218] فهو بمحاذاة الحدود الموريتانية من الجانب الغربي ، وعلى الشرق منها يقع آدغاغ أيفوغاس المحاذي للحدود النيجرية والجزائرية. ويفصل بين

---

[216]- موريس غودلييه، "القبائل في التاريخ و في مواجهة الدول"، ترجمة : خليل أحمد ، دار الفارابي بيروت 2015، ص 22

[217]- محمد عاشور مهدي، مرجع سابق 35.

[218] - **أزواد أو (أضْواد)** كما يلفظها و يكتبها البعض ، وهي كلمة أمازيغية تعني الأرض البيضاء المستوية التي لا سواد فيها ، و يقابلها في العربية لفظة : (القفر) ؛ و هناك من ذهب إلى أنها ربما كانت مشتقة من اسم نهر قديم ناضي بالمنطقة يسمى أزواد ، و هذا المعنى أكده المستكشف الاسكتلندي (روبرت براون) بالقول : " إن مصطلح أزواد عربي محرف عن الأمازيغية (أزواغ) ، وهو خوض نهر جاف يقطع غربي النيجر و شكال شرقي مالي ، و معناه " أرض الترحال. "

منطقتي أزواد وآدغاغ أيفوغاس وادي تلمسي ويشكلان معا الصحراء المالية. ويشمل أزواد ولايات تمبكتو وغاو وكيدال، وعاصمته هي مدينة غاو كبرى المدن في المنطقة. كما تبلغ مساحة إقليم أزواد 822 ألف كلم مربع أو ما يقارب 66% من مساحة مالي الكلية البالغة مليونا و240 ألف كلم مربع. وتعادل مساحة الإقليم مجموع مساحتي فرنسا وبلجيكا معا. و يسود الإقليم مناخ صحراوي أو شبه صحراوي، فمعظم أراضيه هي جزء من الصحراء والكثبان الرملية. ويحتوي باطن أرضه على بحيرات من الماء، وتتغذى الوديان والبحيرات الموسمية من فيضانات نهر النيجر.[219]

فنظرا لتنوع الجماعات الاثنية في دولة مالي ، من الطبيعي أن نجد حجم الجماعة الإثنية و قوتها و هبتها تختلف من جماعة إلى أخرى ، وهو ما يؤثر على الهرم الإجتماعي و السياسي في دولة مالي، فنجد جماعة بمبارا التي تستوطن جنوب دولة مالي هي الأقوى من حيث السيطرة على السلطة السياسية و القوة في المجتمع مالي مما ينعكس سلبا على باقي الجماعات.

لكن على مستوى اقليم أزواد فإننا نجد الطوارق و خصوصا في الشمال و الشمال الشرقي للإقليم. وقد وصفهم "ابن خلدون": " الملثمون المواطنون بالقفر وراء الرمال الصحراوية بالجنوب، أبعدوا في المجالات هنالك منذ دهور قبل الفتح لا يعرف أولها ، فأصحروا عن الأرياف و وجدو بها المراد و هجروا التلول و جفوها ، و اعتاضوا منها بألبان الأنعام و لحومها انتباذا عن العمران ، واستئناسا بالانفراد و توحشا بالعز عن الغلبة و القهر ، فنزلوا من ريف الحبشة جوارا ، وصاروا ما بين بلاد البربر وبلاد السودان حجزا، واتخذوا اللثام خطاما و تميزوا

للتوسع المرجو العودة للمرجع : اكناتة ولد النقره ، الطوارق من الهوية إلى القضية ، المركزالموريتاني للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ص 29

بشعاره بين الأمم ، و عفوا في تلك البلاد و كثروا ، وتعددت قبائلهم كلهم ما بين البحر المحيط بالمغرب إلى غدامس من قبلة طربلس و برقة"[220].

فالطوارق منظمون في اتحاد (جماعة اثنية الأكبر) تضم عشائر وقبائل و لكل منها تسلسلات رأسية و أفقية ، ويتكون كل اتحاد من مجموعات متعددة من القبائل النبيلة والقبائل الحرفية وعامة السكان (قبائل العبيد سابقا) . ويأتي على كل رأس النظام زعيم (ينتخب عادة) يعرف باسم " أمينوكل " و تطلق على الاتحاد المهمين في الطوارق "كل أضاغ "[221] .

كما أن من أهم مكونات العنصر البشري في شمال مالي، نجد مجموعة الفلان حيث طيلة العقود اللاحقة على فترة انهيار ممالكهم، عاش الفلان على هوامش مناطق نفوذ الإستعمار، متجنبين ما أمكن الاحتكاك به أو بحلفائه، مبتعدين عن مدينته ومدارسه ومؤسساته. وظل ذلك الحذر هو السمة التي تطبعهم في العديد من الدول من خلال علاقاتهم مع الحكومات المركزية في الدول الحديثة. وتقدر الإحصائيات أن عددهم يناهز 68 مليون نسمة متناثرين على أكثر من 18دولة إفريقية تمتد من موريتانيا غربًا إلى السودان شرقًا ومن موريتانيا شمالا إلى الكاميرون وجمهورية وسط إفريقيا جنوبًا[222] .

---

[220]- تاريخ ابن خلدون (العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر) ابن خلدون ص 1644 -1645

[221]- ستيفاني بيزارد ، مايكل شوركين ، تحقيق السلام في شمال مالي الاتفاقيات السابقة و النزاعات المحلية و آفاق التسوية الدائمة ، منشورات مؤسسة RAND، 2015 ، ص 8

[222]- Boukary Sangare, Peuls et djihadisme dans les pays du Sahel et d'Afrique de l'Ouest, Observatoire du monde
:arabo-musulman et du Sahel, Fondation pour la recherche stratégique, publié le 8/2/2019, vu le 5 mars 2023
https://www.frstrategie.org/programmes/observatoire-du-monde-arabo-musulman-et-du-sahel/peuls-etdjihadisme-dans-les-pays-du-sahel-et-d-afrique-de-l-ouest-201911

كما نجد المكون العربي المتمثل في البرابيش[223]، و كغيرهم من قبائل الصحراء الكبرى يضمون في صفوفهم أعداد مهمة من قبائل شتى و لكنها جلها من أصول عربية و كانوا قد انطلقوا من الجنوب المغربي ثم استقروا بشمال موريتانيا ليستقروا في غرب مدينة تمبكتو . ليشغلوا هذه المنطقة كلها الممتدة من وادي درعة شمالا إلى نهر السنغال جنوبا ، وإلى تمبكتو شرقا . وقد لعبوا دورا سياسيا واجتماعيا كبيرا خاصة أنهم يحتلون موقعا استراتيجيا على طريق القوافل الكبرى بين شمال الصحراء والجنوب .

وقد لعبت هذه المجموعات الإثنية دورا أساسيا في عمليات التمرد التي عرفها شمال مالي منذ الاستقلال والتي كان أخيرها سنة 2012 ، حيث كانت تخوض هذه الجماعات الاثنية و القبلية (الطوارق ، العرب) تمردها المسلح مجتمعة تحت لواء " الحركة الشعبية لتحرير أزواد " إلا أن صمود وحدة هذه الحركة عرف انهيار بسبب الوازع القبلي و الاثني ، مثلا لتنفصل القبائل العربية سنة 1990 و تأسس الحركة العربية الإسلامية لتحرير أزواد ، و كما انشقت قبائل " شامنمس" الطارقية التي أسست " الجبهة الشعبية لتحرير أزواد " وكذلك إنشقاق قبائل " الإيمغاد" الطارقية والتي أسست بدورها " الجيش الثوري لتحرير أزواد" .

المحور الثاني : الأسباب و الدوافع في الأزمات الاثنية بمالي

نظرا لكون الدولة الواحدة قد تضم العديد من الجماعات ذات التنوع اللغوي و الديني و العرقي و القبلي ، فضلا عن الجماعات الوافدة إليها ، دون أن يربط بين هذه الجماعات الشعور بالانتماء إلى الوحدة الوطنية و خضوعها لنظام الحاكم ، ففي ظل وجود عدة جماعات إثنية داخل الدولة الواحدة ، بثقافاتها السياسية و قيمها و رموزها وتقاليدها الخاصة ، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تناقض و تصارع بين الانتماءات القبلية و ما يترتب عليها من ولاءات ضيقة ومحدودة، التي لا تعترف بالولاء للوطن ولا تسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسة السلطة السياسية، فالإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات اثنية معينة، هو

223- تقول الروايات المتداولة ، أن البرابيش ينحدرون من قبيلة الرحامنة من حوزة مراكش - ينحدرون من جد واحد هو رحمون بن رزق بن أودي بن حسان .

بداية الطريق نحو اندلاع الصراعات في دولة ما. فهذه الجماعات المهمشة تلجأ عادة إلى استخدام العنف أو التمرد على النظام السياسي من أجل تحقيق أهدافها و الضغط على النخب الحاكمة للاستجابة لمطالبها ، الأمر الذي يفجر حربا أهلية ، و يخلق حالة من اللااستقرار السياسي و الأمني في الدولة [224].

و هو فسره Ted Gurr من خلال نظريته الحرمان النسبي ، على أساس التناقض بين القيمة المتوقعة (ما يتوقعه الأفراد) وتوقعات القيمة (ما يحصلون عليه بالفعل) ، و متى كانت الفجوة بين ما يتوقعه الأفراد وما يحصلون عليه فعلا كبيرة جدا ، فمن المرجح أن يصبحوا ساخطين و معبئين سياسيا للنشاط أو للعنف بمعنى أخر . كما أكد غور أن الناس أكثر ميلا إلى التمرد عندما يدركون ويلمسون الظلم في البؤس الذي يميز حالتهم. و الناس يدركون و يعترفون بأن الحرمان موجود ، و لكن عندما يدركون بأن حرمانهم ليس شاملا – أنهم أكثر حرمانا نسبيا مقارنة بالآخرين – فإنهم يطورون مشاعر تفيد بأن حرمانهم غير عادل و يعوون ضرورة العمل السياسي لتغيير ظروفهم، و هذا ما يفسر " التمرد" الجماعات حسب رأي " غور " [225].

إن تفشي ظاهرة النزاعات الإثنية في منطقة الصحراء الكبرى ككل هو نتيجة الموروث التاريخي للاستعمار، كونه رسم حدود مصطنعة لهذه الدول بموجب مؤتمر برلين ، دون مراعاة امتدادات كياناتها العرقية و القبلية ، فالحدود الاقليمية لدول المنطقة نادرا ما تتطابق مع الحدود العرقية و اللغوية[226] .

---

[224]-عبد السلام ابراهيم بغدادي " الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا" ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2000 ص 207.

[225]- Ted Robert Gurr , Why Men Rebel, Princenton University Press , 1970, PP 270.

[226]- حسان بن نوى ، "تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط "، مكتبة الوفاء القانونية : الاسكندرية 2015 ص 52.

كما أن فشل الدولة في منطقة الساحل و الصحراء ككل و خصوصا دولة مالي من خلال الفوضى البنيوية التي تعرفها الناتجة عن عجز الدولة في تحقيق التنمية ، حيث الإنهيار الإقتصادي و انتشار الفقر و البطالة في هذه الدول تمثل بيئة خصبة للتوتر و الصراع العرقي ، إذ اعتبر "نيكولاس سامباني" أن كثرة النزاعات الأهلية في إفريقيا ليس بسبب التباينات القبلية و اللغوية البالغة ، و لكن مردها الفقر و الاعتماد الكلي على الموارد الأولية على وجه الخصوص ، و فشل المؤسسات السياسية في تخفيف صعوبة العيش [227].

ومن جهة أخرى، فهناك أزمة الهوية في دولة مالي المتعلق بالتشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في إطار الوحدة. وأزمة التغلغل ، حيث قصور الدولة عن فرض سيطرتها المادية وتطبيق قوانينها في مختلف أنحائها. وأزمة المشاركة بمعنى عدم انخراط فئات عريضة من المواطنين في عملية الإسهام لصنع القرار. وأزمة التوزيع بمعنى انتفاء العدالة في تقسيم منافع التنمية وأعبائها سواء بين المواطنين أو بين الإقليم. و هناك أخيرا أزمة الشرعية التي تأتي كمحصلة لمختلف الأزمات السابقة ، و التي تعبر عن رفض المحكومين للانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية [228].

إن النزاع بين الدولة المالية و الجماعات الإثنية بالشمال مالي بقيادة الطوارق قد مر بأربعة مراحل أساسية منذ اندلاعه سنة 1960 ، ففي المرحلة الأولى قاد عارض الطوارق و غيرهم من شعوب الصحراء الكبرى الوجود الفرنسي و رفضوا الإستعمار و الخضوع لسلطته ، و كانت نقطة التحول في قضية الطوارق سنة 1957 مع حصول مالي على الاستقلال الجزئي ، و هي خطوة التي دفعت بقبائل الطوارق فيما بعد إلى رفض تشكيلة الحكومة المركزية كونها مشكلة من غالبية قبائل الهوسا و باقي القبائل الاخرى الذين كانوا يعتبرون في السابق عبيدا

227- آدم بمبا ، "النزاعات الأهلية في إفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي" ، سلسلة دعوة الحق 2010 ص 19

228 علي الدين هلال "النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى 2000 ص21

للطوارق ، الأمر الذي دفع فرنسا إلى طرح مشروع المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء سنة 1957 و الذي قوبل بالرفض من قبل الطوارق[229] .

لم تمر فترة بعد استقلال التام لدولة مالي عام 1960 حتى تدخل في تمرد و هو الأول إن صح التعبير في تاريخ الدولة المالية المعاصرة ، حيث حمل السلاح " كل آضاغ" في كيدال في وجه الحكومة الجديدة التي عملت على تطبيق سياسيات اقتصادية معادية للطوارق و أفقدت نبلاء الطوارق أو " كل آضاغ" مكانتهم الاجتماعية في المجتمع التماشقي (الطارقي[230].)

وقد شكلت موجتي الجفاف (1968–1974 و كذا ما بين 1980–1985) بداية الازمة الاجتماعية و الاقتصادية للطوارق مما دفعهم لحمل السلاح من جديد لمواجهة "باماكو" و "نيامي" خلال التسعينيات من القرن الماضي . أما المرحلة الثالثة من تمرد الطوارق جاءت بعد اتفاق 1996 بين مالي و الطوارق الذي فشل بإعلانهم التمرد سنتي 2005 و 2006[231] لكن أبرز مرحلة عرفها تمرد الطوارق بالشمال ، كان بعد سقوط نظام الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي الذي كان يحتضن آلاف المقاتلين من الطوارق حيث كانوا ضمن كتائب القذافي ، فضلا على احتضانه العشرات من قادة المتمردين على النظام المالي في ليبيا ، و قد شكلت عودة المقاتلين بقيادة العقيد محمد أغ ناجم بالإضافة إلى ضباط الطوارق الذين كانوا في الجيش المالي النواة الأولى للحركة الوطنية لتحرير أزواد ، التي قادت تمرد مسلح بالتوازي

229- محمد رزيق ، باي سعيد ، مقاربة إدارة النزاعات الاثنية في الساحل كآلية لتحقيق الأمن و التنمية : دراسة حالة نزاع الطوارق ، مجلة افاق للعلوم ، المجلد 08 العدد 01(2023) ، ص 459

230- ستيفاني بيزارد و مايكب شوركين ، تحقيق السلام في شمال مالي الاتفاقيات السابقة و النزاعات المحلية و آفاق التسوية الدائمة ، مؤسسة RAND ، ص 12

231- عايدة العزب موسى ، جذور العنف في الغرب الافريقي – حالتا مالي و نيجيريا- (دار البشير و الثقافة و العلوم مصر) ، 2015 ص 63

مع الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي ، لتسيطر الحركات الأزوادية و تنظيمات مسلحة أخرى على إقليم أزواد في 2012[232].

لم تعد الصراعات بين القبائل مبنية على الاحتياجات اليومية للقبائل كالبحث عن المراعي و الزراعة و مصادر المياه مثل السابق، حيث صار المحدد السياسي يلعب دورا في تحريك الأزمة و توليد الانشقاقات ، فنتيجة توقيع الحركة الشعبية لتحرير أزواد بقيادة " ايد اغ غالي " اتفاق تمرانست مع الحكومة المالية و مشاركته بعمليات عسكرية رفقة القوات المالية لإخضاع بالقوة الحركات الأخرى الرافضة للإتفاق ، كالجيش الثوري لتحرير أزواد ، و الجبهة الشعبية لتحرير أزواد ، و الحركة العربية الإسلامية لتحرير أزواد . و شكلت هذه الأحداث زيادة من حدة الصراعات و العداوة التاريخية و فتيل الصراع بين القبائل الطارقية و خصوصا بين قبيلة "الإفوغاس" و القبائل العربية[233].

كما أن الحكومة المالية في هذه المرحلة أصبحت تلعب على وترين ، وتر قبائل افوغاس و وتر القبائل العربية وتم تجنيدهم لقتال المتمردين الطوارق . إلا ان المقاتلين العرب يرجعون أن السبب الرئيسي في مواجهة الطوارق لم يكن طاعة الحكومة المالية و إنما بدافع الانتقام من استهداف قادة الطوارق لمعسكرات الجيش المالي الذي معظم قادتها و عناصرها من العرب.

فقد شهدت المنطقة حروبا ضارية بين السود و البيض، و بين العرب و الطوارق، و حتى بين قبائل المجموعة الإثنية الواحدة، فقد دارت حروب عنيفة بين قبائل " الإفوغاس " وقبائل " الإيمغاد " وكلاهما من الطوارق ، حيث نجحت الحكومة المالية من الإستفادة من عداوتهم التاريخية ، فأقحمت رجال " الإيمغاد " وكبار ضباطهم في المعركة ضد المتمردين من " الإفوغاس " فكان قتالهم ضد المتمردين طلبا للثأر أكبر مما هو رغبة في الدفاع عن مالي .

---

[232]- محمد محمود أبو المعالي ، القاعدة و حلفائها في أزواد النشأة و أسرار التوسع ، الطبعة الأولى 2014 ،ص 23

[233]- محمود أبو المعالي ، مرجع سابق، ص 54

فقد قاد العقيد الطارقي إبراهيم باهانغا سنة 2006 مواجهة للتمرد ، حيث كان عناصر قبائل " الإيمغاد" في الجيش المالي هم الأكثر حماسا للقتال . لأن المتمردين من خصومهم " الإفوغاس " ، وكلما وقع أسرى من متمردي " الإفوغاس" في قبضة القوات المالية سارع عناصر " الإيمغاد" إلى تنكيل بهم و تصفيتهم جسديا ن الأمر الذي دفع الضباط من العرقيات الأخرى إلى محاولة خاصة للأسرى و منع الجنود المنحدرين من " الإيمغاد " من الوصول إليهم ، كما كان الأسرى من " الإيمغاد " لدى المتمردين الإفوغاس عرضة للتصفية و التنكيل. كما شهدت المنطقة حروبا شرسة بين قبائل " كنتة " العربية ، ومجموعات قبائل " عرب تلمسي "، و كان زعماء هذه المجموعات من عناصر الجيش المالي و ضباطه يستغلون أسلحة و معدات الجيش المالي في حروبهم الداخلية ، بل إن القوات المالية التي كانت توجد في تلك المنطقة لم تكن سوى أداة لتصفية تلك الحسابات و هو ما شهده الصراع بين الوحدات القتالية للقبيلتين سنة 2004 .

من جهة أخرى فالحركة الشعبية لتحرير أزواد " بالرغم أن أقوى قاداتها هم ينتمون للطوارق فقد تهاوى تماسكها و عرفت عدة انشقاقات تعود أسبابها للعصبية القبلية. لتنشق عليها " الجبهة الشعبية لتحرير أزواد " و التي تألفت أساسا من مقاتلي قبائل " شمنامس " و كان أبرز قادتها عيسى أغ سيد محمد المعروف باسم " عيسى فوقا" . كما إنشقت عنها حركة أخرى و تسمى " الجيش الثوري لتحرير أزواد" بقيادة " عبد الرحمن كلا (قنصل المالي في تمنراست الجزائر) وهي حركة مؤلفة أساسا من قبائل " الإيمغاد" الطارقية و . وحافظت باقي القبائل الطارقية "كالإفوغاس و"الايدان" على تواجدها داخل " الحركة الشعبية لتحرير أزواد" بقيادة إياد أغ غالي[234].

وفي اعتقادنا ان رغم مطالبة الحركات شمالي ازواد بالانفصال وتأسيس كيان سياسي مستقل بذاته عن دولة مالي، فإنهم تأكدوا او اقتنعوا بصعوبة تحقيق مطالبهم نتيجة الضعف المجال

234- محمود أبو المعالي،" التنافس بين القاعدة و تنظيم الدولة في الساحل و الصحراء "، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى يناير 2017 الدوحة قطر ص 219

الاقتصادي و الزراعي لهذه المنطقة و عدم قدرتهم العسكرية و السياسية لضمان تحقيق هذه المطالب. واتضح الامر خلال تحركات الجماعات الارهابية بالمنطقة ، حيث نظمت الحركات الازوادية لعمليات امنية مشتركة مع القوات المالية لمواجهة الجماعات الارهابية، فنجد حركة "الغاتيا" الطارقية التي تجنِّد أبناء قبائل "الإيمغاد" وتنشط تحت قيادة الجنرال، حجي غامو، وهو ضابط في الجيش المالي ومقاتلي "حركة خلاص أزواد" التي يتزعمها موسى آغ شاراموتان، الإطار السابق والمنشق عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد والتي تتشكل وحداتها المقاتلة من قبائل "إدو إسحاق" ومن بعض فصائل قبائل "الشماناماس." وتعمل هاتان الحركتان بالتنسيق مع القوات المالية والنيجرية ووحدات "برخان" الفرنسية في إطار محاربة الإرهاب . كما أن فهد أغ المحمود رئيس حركات بلاتفورم (GATIA–MSA) خلال أكتوبر 2022 دعا إلى تعزيز التعاون العسكري و العملياتي مع القوات المسلحة المالية FAMA و تنسيقة الحركات الأزوادية CMA لمواجهة تنظيم الدولة " داعش" .

إن الحضور القوي لعناصر الفلان في صفوف كتيبة "ماسينا" ، بدأ يغيض بعض نشطاء القبائل الأخرى ، خاصة عرقية "الدوغون" ، التي يدين بعض افرادها بالمسيحية كما أن من بينهم وثنيون ، و يعتبرون جيرانهم من الفلان حلفاء و أنصارا لمقاتلي كتيبة "ماسينا ". مما ادى إلى إنشاء لجان للحماية و توفير الأمن في القرى و التجمعات القروية للدوغون، و كان ابرز قادتها مجموعة من القناصة و الصيادين البريين التقليديين، و ساهمت الحكومة المالية خلال شهر يونيو 2016 تقوية هذه المجموعة من خلال تريخا منحته لرابطة القناصة البريين باسم " دانام آمباساغو " التي تعني باللغة المحلية " القناصة المتكلون على الرب " التي تحولت إلى ميليشيات بنفس الاسم و أصبحت تضم مكتب سياسي و جناح عسكري و قيادات ميدانية .[235]

[235]- عبد الله ممادو با ، تقرير حول موضوع "العنف ضد قبائل الفلان ... إلى أين تتجه منطقة الساحل الافريقي ؟ "، مركز الجزيرة للدراسات 21 ابريل 2019، ص 5.

المحور الثالث: الجهود الدولية والافريقية لحل أزمة مالي.

إن عبارة حل النزاع تطبق على كل أنواع الجهود المشتركة والمحاولات المعتمدة التي تهدف لتقليل من خطر الحرب، والتي تخفف من الخصومات والنزاعات بين الأطراف وإلى إمكانية توسيع الصداقة والسلام وبناء الثقة[236].

ويشير (جوزيف هيميز)(joseph Himes) في كتابه "النزاع وإدارة النزاع" بأن الناس عدائية وهي مخلوقات تتنازع مع بعضها البعض، ويؤكد علماء التاريخ والآثار بأن الناس– منذ بداية الزمان– وهي تتصارع مع شركائها ورفاقها في الإنسانية.

إن دولة مالي يلزمها عملية سياسية ومجموعة من المبادرات تعالج الأسباب الجذرية المختلفة للصراع ، بما في ذلك المشكلات الاقتصادية والراديكالية، كما يلزم مالي إكتساب مهارات واسعة النطاق ترتبط عادة بعمليات مكافحة التمرد والاستقرار أو البناء الأساسي للدولة، أي المهارات التي ترمي إلى تحسين العلاقات بين المواطنين والدولة وإيلاء الاهتمام إلى وحدة الصف والروح المعنوية الوطنية والاندماج العرقي[237].

ولتدبير أزمة مالي فقد قدمت فرنسا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي اسهامات حيوية إلى مالي، إلا أن انعدام الأمن يفشل كل المبادرات كما أن محدودية الموارد أمام الفضاء الجغرافي الشاسع، يجعل جهود المتدخلين لإحلال السلام والإستقرار غير فعال.

وكذلك فقد شهد التعامل الإفريقي مع أزمة مالي بشكل خاص والنزاعات الافريقية بصفة عامة تحولات جوهرية، ارتبطت بالتحولات الراهنة في قمة النظام الدولي إضافة إلى ذلك التحولات التي شهدتها القارة الإفريقية، لاسيما تلك المرتبطة بإزدياد عدد و حدة النزاعات الداخلية في الكثير من الدول الإفريقية، مما جعل من منظمة الوحدة الإفريقية تفشل في التعامل مع هذه

236- كمال حماد "النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات" الدار والوطنية للدراسات والنشر والتوزيع 1997، لبنان ص 17.

237- مايكل شوركين، وستيفاني بيزارد، واس ريبيكا زيمرمان "معركة مالي التالية، تحسين قدرات مكافحة الإرهاب" منشورات مؤسسة RAND 2017 ص 11.

النزاعات، بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهت منظمة الوحدة الإفريقية في حل النزاعات جعلت الدول الإفريقية تبادر إلى تبني فكرة التحول من منظمة الوحدة الافريقية إلى الإتحاد الإفريقي الذي يمثل دفعة قوية لإحلال السلم والأمن في القارة الافريقية، حيث طرح رؤية جديدة لعملية التصدي للنزاعات بتبني آليات حديثة تساعد على إحلال السلم والأمن، والتي تمثلت في مجلس السلم والأمن الافريقي، الذي تم إنشائه استنادا لنص المادة 5 من الفقرة 2 من الميثاق التأسسي للاتحاد الذي منح السلطة للمؤتمر بإستحداث أجهزة يجدها مفيدة لتطبيق برنامج وتحقيق أهداف المنظمة، فقد تم إقرار بروتوكول إنشاء المجلس تحت رقم 678 في 28 يونيو 2002 بدربان، في الدورة العادية 76 لاجتماع مجلس الوزراء، والذي يشكل جهازا دائما لاتخاذ القرار بشأن منع وإدارة النزاعات وحلها في القارة[238].

إلا أن الاتحاد الافريقي لا يتوفر على الصلاحية للتدخل العسكري لحل الصراعات الداخلية للدول الافريقية إلا بإذن مجلس الأمن للأمم المتحدة، كما تنص على ذلك المادة 53 من ميثاق الأمم المتحدة، لكن تبقى أمامه ورقة المساعي السلمية لحل النزاع، وتعليق عضوية الدول في الاتحاد، بالرغم من كون الاتحاد الافريقي هو الذي له القدرة على التدخل لحل أزمة مالي غير أنه يلعب دور ثانوي يتجلى في الاقتصار على التعليق على الأحداث والتنديد والترحيب والتأييد والبحث عن جمع الدعم المادي من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي واجراء بحوث وخطط سعيا لإيجاد حل نظري لا يلائم الواقع.

لكن يمكن الاعتراف أن انشاء مجلس الأمن الافريقي يعبر عن نضج سياسي كبير لدى القادة الأفارقة ورغبة ملحة في انهاء النزاعات بالقارة، باعتبار أن هذه الآلية الأنسب للتعامل مع الأوضاع المتوترة التي تتخبط فيها القارة، وقد عمل هذه الآلية منذ انشائها على التدخل في

238- امنة زواید "دور الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية-دراسة حالة الصومال-" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر 2017_2018 ص 36.

العديد من القضايا التي تهدد الأمن والسلم الافريقي، وبالتالي فالمجلس من خلال عملياته يحاول تحقيق الأهداف التي انشئ من أجلها مجلس السلم والأمن والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ تعزيز السلم والأمن والاستقرار في افريقيا وإعطاء ضمانات التي تحمي حياة الإنسان وممتلكاته وتحقق رفاهية الشعوب الإفريقية وتحسين بيئتهم وتخلق الظروف الملائمة لعملية التنمية المستدامة.
- ✓ العمل على التنبؤ بالنزاعات وفي حالة وقوعها يتحمل مجلس السلم والأمن الإفريقي مسؤولية القيام بمهام إحلال وبناء السلام من أجل تسهيل عملية تسويتها.
- ✓ القيام بأنشطة تعزيز السلام وإعادة بناء السلام في فترة ما بعد النزاعات وترقيتها تركيزا لدعائم السلام ومنعا لتجدد العنف من جديد.
- ✓ تنسيق الجهود القارية وملائمتها في منع ومكافحة الإرهاب بكافة أشكاله.
- ✓ وضع سياسات دفاعية مشتركة للاتحاد الإفريقي وفقا مع نص المادة الرابعة الفقرة (د) من القانون التأسيسي.
- ✓ تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد ودولة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام قدسية الحياة البشرية والقانون الإنسان الدولي باعتبارها جزاء لا يتجزأ من جهود منع النزاعات[239].

وقد سعى الاتحاد الافريقي منذ انشائه على التعامل مع النزاعات وقضايا السلم والأمن في القارة بطريقة أكثر واقعية من منظمة السابقة وذلك من خلال:

- ✓ إقرار حق الاتحاد في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، طبقا لنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد وذلك في الحالات: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وفي الوقت نفسه، يؤكد القانون التأسيسي المذكور على مبدأ حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن فيها.

[239] - Union africaine ; Protocole relatif à la création du Conseil de Paix et de Sécurité de l'Union africaine ; article 3 pp 04 ;05

- ✓ إنشاء الية جديدة تتكفل بتسوية النزاعات الإفريقية وتتمثل في مجلس السلم والأمن الإفريقي، ليصبح الجهاز المنوط به تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة.
- ✓ إقرار عدد من الاتفاقيات والمعاهدات المرتبطة بتعزيز التعاون في مجالات الأمن والدفاع أهمها: معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك والبروتوكول المكمل للاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب إضافة إلى المبادرة من أجل السلام والأمن أو إستراتيجية النيباد للسلام والأمن والتي جاءت في إطار الشركة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمعروفة اختصارا بالنيباد.
- ✓ العمل على دفع التعاون مع مختلف الشركاء من منظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية والتنظيمات الإقليمية الفرعية من أجل إحلال السلام في القارة وخلق الاستقرار في جميع ربوعها[240].

وقد عرف الاتحاد الافريقي منذ انشائه بالتدخل بصفة فردية أو إلى جانب أطراف أخرى كالأمم المتحدة في العديد من النزاعات بغية وضع حد لحالات العنف واللاستقرار وإرساء دعائم الأمن والسلام في مختلف أرجاء القارة[241].

خاتمة:

تعاني افريقيا ككل ودولة مالي بصفة خاصة، من نزاعات حادة على المستوى القبلي و الاثني و ما زاد حدة الصراعات هو فشل الدولة المالية في بسط سيطرتها و نفوذها السياسي و العسكري على شمال البلاد. و من جهة أخرى تفضيل بعض الجماعات الاثنية و دمجها في سياستها العسكرية لمواجهة المتمردين بشمال، و هو ما خلق حالة من الانقسام داخل المجموعات الاثنية . بالإضافة إلى الضعف البنيوي الاقتصادي و الاجتماعي لسكان بالشمال حيث أغلبية القبائل المشكلة للجماعات الاثنية تشعر بالإقصاء و التهميش.

---

[240]- زياني كلثوم "الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات" مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2011_2012 ص 170.

[241] - Yann Bedzigui ; "Les conflits en Afrique : Une résolution improbable" Op.cit. ; 164 .

إن وضع الجماعات الاثنية في الشمال ليس وليد اللحظة و إنما كان نتيجة السياسة الاستعمارية للقارة الافريقية و ترسيم الحدود المصطنعة لتقسم الفضاء الجغرافي الذي تنتمي له الجماعة الاثنية الواحدة على مجوعة من الدول بالمنطقة و هو الحال بالنسبة لطوارق التي انقسمت إلى مجموعة من القبائل على النيجر و مالي و موريتانيا . و ما زاد الوضع سوءا نهج الاستعمار الفرنسي لسياسة فرق تسود حيث منحت عدة امتيازات لقبائل معينة دون الاخرى و هو ما ولد الصراع و النزاع ليس بين المجموعات الاثنية فحسب بل حتى داخل المجموعة الواحدة التي تضم عدة قبائل وعشائر، و هو التحالف الذب حصل بين" كل آضاغ " أو نبلاء الطوارق لتقال منافسيهم و هم قبائل" إولميدان ".

فإن طبيعة هذه النزاعات من شأنها الحد من الانتقال الديمقراطي و تكوين المؤسسات السياسية ، حيث في أواخر شهر مارس رفض المكتب التنفيذي للإطار الاستراتيجي الدائم للسلام و الامن و التنمية CSP–PSD في الشمال اعترافه بمشروع الدستور الجديد في البلاد . مما ستشكل عائقا في تكوين نسق مجتمعي موحد على لحمة و ولاء الوطن.

إن تدبير الازمة الاثنية هو مبني على بلورة سياسة اجتماعية و اقتصادية ، تسعى من خلالها ضمان المشاركة الإيجابية للجماعات الاثنية في الحياة الاقتصادية السياسية ككل في الدولة و شعورها أنها جزء لا يتجزأ من مكونات الوطن الواحد . كما أن الجهود الدولية ظلت ضعيفة نتيجة البعد التنافسي المصلحي على المنطقة و و هو ما انعكس على رؤية القبائل الاثنية بشمال مالي أن التواجد الغربي و خصوصا الفرنسي و وصفه أنه " المستعمر القديم الجديد" الوافد على أراضيهم و ما زاد الامر سوءا وهو موجة قتل عدد من اعيان القبائل بهجمات عسكرية فرنسية في اطار مكافحتها للإرهاب بمنطقة الساحل.

فالأزمة المالية هي نموذج للأزمات التي تعرفها دول الساحل والصحراء وان كان هناك اختلاف طفيف، حيث تبقى مالي نموذجا للصراعات طويلة الأمد التي تتوارث عبر السنين، بالرغم من الجهود الدولية التي أدركت عدم جدوى المقاربة العسكرية كحل للأزمة ، إلا أنه من اللازم

البحث عن صيغ أخرى للتعامل معها من خلال محاولة تقريب وجهات النظر بين الحكومة المالية في الجنوب والحركات المسلحة المعارضة في الشمال، و هو نتيجة عدم استطاعة مالي أن مقاومة الإرث الاستعماري الذي تركته فرنسا والذي كان له دور كبير في ظهور التعددية الإثنية، مما أدى بها الى التمزق الداخلي والمأزق الأمني الذي يهدد أمن القارة الافريقية وخصوصا الدول المجاورة التي تتحمل تداعيات هذه الصراعات، والأبعد من ذلك فمالي أصبحت اليوم تتأثر بكل التحولات والتغيرات الدولية وأصبحت فضاء للتدخلات الخارجية مما يزيد من حدة أزمتها.

المراجع:

- زياني كلثوم "الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات" مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2012.
- حسان بن نوى، "تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق" الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية : الاسكندرية 2015.
- سعد الدين إبراهيم، "تأملات في مسألة الأقليات "، مركز ابن خلدون / 1992،
- آدم بمبا ، "النزاعات الأهلية في إفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي" سلسلة دعوة الحق 2010.
- غراهام ايفانز، جيفري توينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث . دبي.
- علي الدين هلال "النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى 2000.
- امنة زواید "دور الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية–دراسة حالة الصومال– " مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات

دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر 2018_2017

❖ عبد الله ممادو با ، تقرير حول موضوع "العنف ضد قبائل الفلان ... إلى أين تتجه منطقة الساحل الافريقي ؟ "، مركز الجزيرة للدراسات 21 ابريل 2019.

❖ كمال حماد "النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات" الدار والوطنية للدراسات والنشر والتوزيع 1997، لبنان.

❖ محمود أبو المعالي،" التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء "، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى يناير 2017 الدوحة قطر.

❖ ازمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي فبراير 2013.

❖ محمد عاشور مهدي "التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية" 2002.

❖ محمد رزيق، باي سعيد، مقاربة إدارة النزاعات الاثنية في الساحل كآلية لتحقيق الأمن و التنمية : دراسة حالة نزاع الطوارق ، مجلة افاق للعلوم ، المجلد 08 العدد 01. 2023 .

❖ ستيفاني بيزارد و مايكب شوركين ، تحقيق السلام في شمال مالي الاتفاقيات السابقة و النزاعات المحلية و آفاق التسوية الدائمة ، مؤسسة RAND .

❖ عايدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الافريقي –مالي و نيجيريا– (دار البشير و الثقافة و العلوم مصر)، 2015

❖ مايكل شوركين، وستيفاني بيزارد، واس ريبيكا زيمرمان "معركة مالي التالية، تحسين قدرات مكافحة الإرهاب" منشورات مؤسسة RAND 2017.

❖ محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية 2002.

- أشرف محمد عبيد،" قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني دراسة تحليلية للخطاب الرسمي والمعارض "منذ 199 / المكتب العربي للمعارف مصر 2006.
- – عبد الودود ولد الشيخ، "الدولة و القبيلة ، سلسلة أوراق الجزيرة "رقم 32 ، مركز الجزيرة 2015.
- Union africaine ; Protocole relatif à la création du Conseil de Paix et de Sécurité de l'Union africaine ; article 3 pp 04 ;05
- Yann Bedzigui ; "Les conflits en Afrique : Une résolution improbable" centre thucydide analyse et relations internationales.
- Ted Robert Gurr , Why Men Rebel, Princenton University Press , 1970.
- The New Encylopedia Britannica , 15th Edition , vol 4, 1992
- نبيلة بن يوسف ، "الأسباب التاريخية للأزمات الأمنية في الساحل الإفريقي" استرجع في تاريخ 09-06-2018 ، على الرابط التالي:

http://hornofafrica.de/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B%D8%D8%A7%D8%A8-

- ادريس لكريني ، "التعددية العرقية ... و الممارسة الديمقراطية " استرجع بتاريخ 2023-03-20 على الرابط التالي:

https://www.alittihad.ae/article/26687/2009/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D9%8A%